



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

14 أيلول 2023

بوابة الحل الجنوبية

سيناريوهات ومآلات الاحتجاج
في السويداء

سامر ضاحي

تقدير موقف



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

بوابة الحل الجنوبية

سيناريوهات ومآلات الاحتجاج في السويداء

تقدير موقف

سلسلة أبحاث حوار القوى السياسية والاجتماعية في سوريا

سامر ضاحي: مدير قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني ، ماجستير في الدراسات السياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق، تركز دراساته على البنى السياسية والاجتماعية والمحليات

"حركة البناء الوطني - سوريا"

دمشق - الجاحظ - جانب جامع بدر - بناء سليق - طابق أرضي

هاتف: 963113330665

Web Site: <http://nbmsyria.org>

e-mail: info@nbmsyria.org

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لحركة البناء الوطني - سوريا

فهرس المحتويات

- 5..... ملخص تنفيذي
- 6..... مقدمة: في واقع الاحتجاجات ومحددات مقاربتها
- 7..... السيناريو الأول- التمؤد (انتقال ظاهرة الاحتجاجات إلى مناطق أخرى)
- 8..... السيناريو الثاني- الصدام (التحول للاحتجاج المسلح أو قمع سلطوي)
- 10 السيناريو الثالث- التصعيد والمواجهة .. "إدارة ذاتية" في السويداء أو "إقليم الجنوب"
- 11 السيناريو الرابع- التجميد (استمرار الأمور على ما هي عليه)
- 12 1.التلاشي (زرع خصام بين المحتجين أو تراجعهم)
- 13 2.التوافق
- 14 خاتمة: من الحل المحلي إلى الحل الشامل

ملخص تنفيذي

مع استمرار الاحتجاجات في محافظة السويداء جنوب سوريا، رشحت بعض التحركات باتجاه بناء توافق، لكن مع غياب قوى سياسية وازنة تعبر عن الاحتجاج وتمثله وتمنع انزلاقه إلى مواجهات هامشية حتى تاريخ إعداد هذه الورقة، رشحت تحركات حكومية أو مدعومة من الحكومة لكنها لم تصل للشكل الرسمي المطلوب.

ومع انتقال الفواعل الدولية المعنية بالشأن السوري من مقارنة المسألة السورية بكليتها إلى مقاربات محلية متميزة، ترشح أربعة سيناريوهات متوقعة لمستقبل الاحتجاجات تتراوح بين التمدد والصدام وبين المواجهة والتجميد.

تشير قراءة محددات السيناريوهات إلى تراجع احتمالية السيناريوهات الثلاث الأولى بينما تتقدم احتمالية السيناريو الرابع لكنه ينقسم إلى سيناريوهين فرعيين، هما التشتت أو التوافق. وبمتابعة تطورات الفعل ورد الفعل تتقدم احتمالية تحقق سيناريو مركب ينتقل من التشتت الذاتي للحراك إلى التوافق الهش بينه وبين السلطة، ويدعم هذا السيناريو عوامل ذاتية وموضوعية بالإضافة إلى بنية دولية أنتجت اتفاق الجنوب 2018 بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا و"إسرائيل".

أما التوصل إلى توافق حقيقي فيتطلب مبادرة سياسية على مستوى وطني تعتبر السويداء نموذجاً للحل الشامل في عموم البلاد، وليس فقط جنوباً، تقوم هذه المبادرة على الشراكة واللامركزية والمصالحة الوطنية الحقيقية، وتبنى على خمس نقاط أساسية تتيح الأولى تحقيق التوافق بين الامن الشخصي والامن الوطني، وترتبط الثانية بدعم الاقتصاد المحلي والسياسات الاقتصادية اللازمة، أما النقطة الثالثة فتقوم على تفعيل دور المجتمع المدني في المحافظة، وتتيح النقطة الرابعة إعادة التفكير بدور حزب البعث في الدولة والبناء على ما حققه من تشابك بين بنيته وبنى الدولة نفسها، للوصول إلى مشاركة حقيقية للجميع، أما النقطة الخامسة فتقوم على التفكير باللامركزية وصولاً لإعادة انتخاب المجالس المحلية في المحافظة .

مقدمة: في واقع الاحتجاجات ومحددات مقاربتها:

تستمر الاحتجاجات في محافظة السويداء الجنوبية بعدما حافظت الأخيرة على مسافة منطقية من أطراف النزاع السوري منذ 2011، وإن كانت أقرب إلى السلطة وفق اعتبار منطقي يتمثل في "حتمية لجوء الأقليات إلى "الدولة" في الأزمات"، لكنها لم تنمأ مع "السلطة" أسوة بمناطق أخرى، ولم تستعديها بالمطلق.

ومع تعدد الأسباب خلف هذا الاحتجاج وأوضاعها قرارات رفع الدعم عن قطاع المحروقات مع ما تسببه من تهديد لموارد سكان السويداء وتراجعا إضافيا لمستوى المعيشة في محافظة زراعية يضاف إلى ما سببه التضخم المتصاعد من مأس في عموم البلاد، فإن الاحتجاجات تعكس فجوة عدم الثقة مع السلطة على المستويين المركزي والمحلي، وهو أمر يمكن قراءته من خلال إقدام قسم من المحتجين على إغلاق مقرات "حزب البعث" ورفض وساطاته، ومن ثم محاولة اقتحام مقره، مما يشير صراحة إلى أن

"الآليات التقليدية" في الدولة المرهقة ليس بمقدورها الاستجابة العاجلة لأزمة طارئة كهذه .

جاءت الاحتجاجات وسط سلسلة من المتغيرات أبرزها ما تسرب من عدم رضا عربي على عدم استجابة دمشق لخطوات الانفتاح العربي، مع ما يمثله الجنوب من اختبارات قاسية في ملفات اللاجئين و"الكبتاغون" ومع توقعات بتحريك أميركي في الشرق لفصل عرى التواصل السوري العراقي. إلى جانب التحرك العشائري في دير الزور ضد قوات سوريا الديمقراطية "قسد"،

وفي البيئة العامة جاءت الاحتجاجات وسط سلسلة من المتغيرات أبرزها ما تسرب من عدم رضا عربي على عدم استجابة دمشق لخطوات الانفتاح العربي، مع ارتفاع حدة ما يمثله الجنوب من اختبارات قاسية في ملفات اللاجئين و"الكبتاغون" ومع تكهنات تقترض تحركاً أميركياً في الشرق لفصل عرى التواصل السوري العراقي. إلى جانب التحرك العشائري في دير الزور ضد

قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، ومطالبتهم للأميركيين بدعم "إدارة ذاتية عربية" في المحافظة الشرقية، بالإضافة إلى عدم استقرار في "إسرائيل" ومحاولة حكومة نتيناهو البحث عن مخارج آمنة من ضغط المجتمع الرفض لسياساتها، وإيجاد هامش أمان من تمدد النفوذ الإيراني في سوريا. ولذلك كله، يبقى التساؤل عن مآلات ما يحدث في الجنوب وسيناريواته المقبلة، وما هي المفاتيح الممكنة للحل بعيداً عن منطقتي المعالجات الهشة أو الصفرية .

يمكن بناء مجموعة سيناريوهات اعتماداً على هذه المقدمات ومجموعة محددات مثل: مطالب المحتجين، تنظيمها، بنية مجتمع السويداء، موقف القوى المحلية، موقف السلطة المركزية، مصالح ومواقف الدول والقوى الإقليمية والدولية..

السيناريو الأول- التمدد (انتقال ظاهرة الاحتجاجات إلى مناطق أخرى):

يدعم هذا السيناريو عوامل ذاتية مرتبطة باحتجاج السويداء نفسه مثل استمرار مظاهر الاحتجاج وغلبة المطالب المعيشية والخدمية، وعوامل موضوعية مثل حالة السخط العام على الحكومة الحالية وسياساتها في كافة المناطق، خاصة مع ما تبعها من أنباء عن حالات اعتقال لناشطين في مناطق خارج السويداء أبدوا آراء مناهضة للسلطة، كما أن لبعض القوى الإقليمية مصلحة في عودة التوتر للأجواء السورية في مقدمتها "إسرائيل" لتصدير أزماتها الداخلية من جهة وإبعاد تهديد إيران وحزب الله عن مستعمراتها الشمالية من جهة ثانية، وكذلك قد تتلاقى مصالح قوى عربية مع أميركا وأوروبا في دعم سيناريو ضاغط على دمشق، لتشتيت حلفاء سوريا على الساحة السورية بتعميق الانغماس الروسي في المستقبل السوري واستنزاف إيران وحزب الله في مواجهات هامشية، ومن أجل دفع دمشق للمضي في خطة المبادرة العربية، وهنا قد يكون لروسيا أيضاً مصلحة في مثل هذا الضغط لتسريع وتيرة خطتها القائمة على مصالحة بين دمشق وأنقرة.

في المقابل تتراجع احتمالية هذا السيناريو لعوامل ذاتية أيضاً تتعلق باستخدام الاحتجاجات رمزيات معينة في الخطاب والشعارات بطريقة تعيد التذكير برمزيات سابقة رافقت بداية حركات الاحتجاج في العام 2011 والتي شكلت عامل انقسام مجتمعي عميق حول جدواها والغاية

من العوامل الذاتية التي تقلل من احتمالية سيناريو التمدد غياب رابطة مدنية واضحة وقوية تجمع المحتجين مقارنة بقوة الرابطة الدينية التقليدية الراسخة في المحافظة.

منها، ما دفع مناطق أخرى لتعيد النظر بدعم الاحتجاجات في السويداء وتربطها بخسائرها خلال الحرب على يد أطراف "فصائلية راديكالية" والتخوف من عودة هذه الظواهر مرة أخرى، يضاف إلى ذلك غياب رابطة مدنية

واضحة وقوية تجمع المحتجين مقارنة بقوة الرابطة الدينية التقليدية الراسخة في المحافظة والتي ربط الاحتجاج نفسه بها فظهرت كأنها حركة احتجاج حصرية محلية لجهة واحدة.

كما يدحض السيناريو عوامل موضوعية مثل المسارعة برفع مطالب "إسقاط النظام" وحالة التأييد التي جاءت من مناطق سيطرة راديكالية كإدلب، مما أقلق مناطق سورية أخرى وجعلها تنظر بعين الريبة لاحتجاجات السويداء، كما أن حجم النزيف البشري السوري أضعف مختلف المناطق ومواردها وتراجع معه مستوى التنظيم الاجتماعي فيها.

أما القوى الدولية فلا يبدو أن التركيز الأميركي المطلوب على الملف السوري متوافراً، أو واضح المعالم، إذ لا زالت سوريا بعيدة عن أولويات الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، كما أن الدول العربية المعنية بالتقارب مع دمشق وفي مقدمتها الأردن، ورغم موقفها السياسي المنزعج من عدم نجاح المبادرة العربية، إلا أنها تخشى من امتداد الاحتجاج لدرعا وإمكانية تجدد احتجاجات عشائر الشمال الأردني لتجديد سخطها على حكومة عمان، وهي مصلحة تلتقي مع مصالح حلفاء دمشق

الراغبين بالحفاظ على الاستقرار الذي حققه عبر مسار "أستانا" وكذلك حماية استثماراتهم المتزايدة في سوريا وسيعملون على قطع الطريق أمام هكذا احتمال من أجل استثمارات أخرى قادمة.

السيناريو الثاني- الصدام (التحول للاحتجاج المسلح أو قمع سلطوي):

وهو سيناريو قائم على قراءات الفاعلين المسبقة، فالسلطة تخشى من دعم قوى خارجية لما يحصل جنوباً، لذلك يمكن قراءة مسارعتها لاستهداف بلدات في درعا مع بدايات الاحتجاجات في السويداء كنوع من الرسائل الموجهة، وكذلك أجرى عدد من الفصائل المسلحة سلسلة تدريبات في الريف الشرقي للسويداء قبيل اندلاع الاحتجاجات، بالتالي أي توجس من تحركات بقصد التصعيد أو القمع، قد يؤدي للانزلاق إلى مواجهة عسكرية، خاصة مع ما رافق محاولة اقتحام مقر فرع حزب البعث في 13 أيلول 2023 من مواقف وإعلان الاستعداد للمواجهة.

بلا شك هنالك مصلحة إسرائيلية واضحة مع ما قد تحمله هذه المواجهة المفترضة من نقل لتركيز حلفاء دمشق خاصة حزب الله وإيران إلى السويداء بدل درعا والقنيطرة على أقل تقدير.

ويتراجع هذا الاحتمال بالاعتماد على إصرار الطرفين على عدم الانزلاق للعنف طوال فترة الاحتجاجات، فالسلطة لم تلجأ حتى لمواجهة الاحتجاجات في الشارع، كما أن سلاح السويداء صمت تاريخياً في مواجهة "الدولة"، منذ رفض مواجهة الجيش السوري في هجوم الزعيم أديب الشيشكلي على جبل العرب منتصف القرن الماضي، مروراً بأزمة 2011 عندما ركز سلاح أهل السويداء

على الدفاع عن المحافظة من تهديدات الفصائل التي كانت موجودة في درعا من جهة الغرب وداعش من جهة الشرق، كما صمت هذا السلاح حتى في اختبار 2018 عندما صدرت أصوات باتهام الجيش بعدم الاستجابة للدفاع عن المحافظة عند هجوم داعش على قراها الشرقية. إنما اقتصر تهديد هذا السلاح بمواجهة السلطة في حالات محلية هدفها استبقاء علاقات السويداء وبنيتها الاجتماعية على حالها كما

يتراجع احتمال سيناريو الصدام اعتماداً على صمت سلاح السويداء في مواجهة "الدولة" تاريخياً، منذ رفض مواجهة الجيش السوري في هجوم أديب الشيشكلي على جبل العرب، واقتصر تهديده بمواجهة على حالات محلية هدفها استبقاء علاقات السويداء وبنيتها الاجتماعية على حالها.

حصل في حادثة راجي فحوط، لكن التعويل على استدامة هذا الصمت محفوفة بالمخاطر.

كذلك أي احتمال بالصدام في السويداء قد يحمل مخاطر التمدد إلى درعا- رغم نفي السيناريو الأول (التمدد) مديناً- وهو ما يعني وضع "اتفاق الجنوب" الذي توصلت إليه روسيا وأميركا و"إسرائيل" في 2018 على المحك لناحية إمكانية تغيير الوضع الراهن هناك، لكن "اتفاق الجنوب" لا زال ساري المفعول ولا سبيل لكسره أو تغييره اليوم في ظل الاستقطاب الكبير بين الولايات المتحدة وروسيا.

وفي دحض هذا السيناريو أيضاً فإن مصالح الولايات المتحدة تتراوح بين فرضيتي التعارض والتوافق مع المصالح الإسرائيلية؛ في الأولى أميركا التي تعمل على تطوير وجودها العسكري في الأردن تستخدم قاعدة موقف السطلي الجوية الأردنية على مسافة أقل من 55 كيلومتراً من الحدود السورية الأردنية لا تحتاج لبؤر توتر جديدة قريبة من هذه القاعدة تزيد من تهديد حزب الله وإيران لها على غرار ما يحصل في شمال شرق سوريا. لأن ترتيبات منطقة عازلة تبعدهما لمسافة كافية من قاعدتها أصعب بدليل ما تواجهه من صعوبات مماثلة في استهداف قواعدها في شرق الفرات.

عربياً هناك حرص على الاستقرار، فلا يبدو أن أي بلد لديه مصلحة اليوم في إعادة دعم أي منطقة سورية بالسلاح مع فشل هذا الرهان في السابق بتحقيق مصالح عربية في سوريا، وكذلك في ظل المساعي الحثيثة لترسيخ دور عربي فاعل في المنطقة خاصة في سوريا لا سيما بعد عودة دمشق للجامعة العربية التي تقطع أي محاولة للعودة للوراء، خاصة من قبل السعودية التي تريد تثبيت صورة صعودها الدولي، كما أن الأردن على وجه الخصوص يحث الخطأ باتجاه التخلص من عبء اللاجئين السوريين ولا يمكنه دعم أي حالة صدامية قد تؤخر مساعيه أو حتى السكوت عنها، بالإضافة إلى أن التوافق العربي الروسي يبلغ درجة كافية لكي لا يقدم العرب على إزعاج الكرملين في منطقة يسهم الروس بتثبيت قواعدها استقرارها.

السيناريو الثالث- التصعيد والمواجهة .. "إدارة ذاتية" في السويداء أو "إقليم الجنوب"

يقوم على أساس طروحات بإمكانية تحول المحافظة إلى "إدارة ذاتية" أو تسريبات إقليمية خلال العام الماضي تحدثت عن فكرة إقامة "إقليم الجنوب" يضم درعا والسويداء، وما يمكن لهذا الاحتمال أن يحمله من حلول لمشكلات إقليمية عابرة أبرزها اللاجئين والكتباغون، مدعوماً بسيناريو مماثل تقوم به تركيا حالياً في الشمال الغربي لحل مشكلة اللاجئين على أراضيها وتدفعهم المستمر باتجاهها، والسيناريو التركي بحاجة لسيناريوهات مماثلة في مناطق أخرى.

كما أن التحرك العشائري ضد "قوات سوريا الديمقراطية" المدعومة أميركياً في دير الزور ومطالبته للأميركيين بـ"إدارة ذاتية" عربية للمحافظة شبيهة بـ"الإدارة الذاتية" في الحسكة قد يعني لاحقاً استكمال منع وصول السلطة المركزية إلى حدود البلاد باستثناء الحدود مع لبنان، على غرار سنوات الحرب، وهذا يضعف قدرة دمشق على المناورة ويضعها أمام ضغط مطالب المبادرة العربية على أقل تقدير، بخلاف هوامش تحركها التي تحققت بعد انتصارات السنوات الأخيرة والتي جعلتها تستطيع تحدي بعض الطروحات الخارجية.

يبدو احتمال "إدارة ذاتية" للسويداء غير قابل للتحقيق، بالنظر إلى أنه مطروح إسرائيلياً منذ 1948 ولكنه كان مرفوضاً بصورة كلية في المحافظة في محطات تاريخية عديدة، وكذلك تغيب البنى الوازنة أو النخب في المحافظة عن تصدر واجهات الحراك، إذ يغلب على المحتجين طابع "جماعات المصالح العفوية" التي لا تفرز بنى واضحة وفاعلة.

بالتالي كل ما سبق قد يحفز مشاعر البعض في السويداء لتحرك مماثل لتحرك عشائر دير الزور سواء سلمياً أو عسكرياً. أو قد يحفز القوى الإقليمية لمحاولة فرض سيناريو "الحكم الذاتي" بالقوة مستغلين الانشغال الروسي في أوكرانيا والموقف العربي من دمشق حالياً، كما لا يمكن استبعاد مصلحة روسية في الوصول لصيغة "حكم ذاتي" أو "إقليم" ما في الجنوب في طريق مساعيها لحل الأزمة السورية بعدما كانت عرابة فكرة "الفيدرالية السورية".

يدحض سيناريو "إقليم الجنوب" تباين الثقافات الفرعية وحجم الخلافات المجتمعية، وطبيعة البنى الاجتماعية القائمة بين المحافظتين التي لا سبيل اليوم لتصور إمكانية توحيدهما تحت راية واحدة. كما أن القوى الدولية في حالة استقطاب حاد يصعب معها التوافق على أي أمر بما في ذلك "إقليم الجنوب"، بسبب صعوبة إعادة التوافق على تغيير "اتفاق الجنوب" كما ذكر سابقاً.

أما "إدارة ذاتية" للسويداء فتبدو احتمالاً ضعيفاً وربما غير قابل للتحقيق، بالنظر إلى عامل ذاتي تاريخي يتمثل في أن هذا المشروع هو قديم ومطروح منذ 1948 ولكنه كان مرفوضاً بصورة كلية في المحافظة في محطات تاريخية عديدة، وكذلك تغيب البنى الوازنة أو النخب في المحافظة عن تصدر واجهات الحراك، إذ يغلب على المحتجين طابع يسمى في علم السياسة "جماعات

المصالح العفوية" أو (الشعوبيين الذين لا يمتلكون أية خبرة أو تجربة في العمل السياسي، إنما هم مدفوعون بالعفوية والعاطفة) ولا تقدر هذه الأخيرة على إفرار بنى واضحة وفاعلة قادرة على قيادة مثل هذا المشروع.

إضافة لما سبق لا تتواجد قوى سياسية راسخة في المحافظة رغم تمايزها التاريخي مقارنة مثلاً بوضع منطقتي جبل لبنان والشوف في لبنان المجاور حيث تتواجد قوى سياسية بارزة إلى جانب البنى الدينية، كذلك ضعف موارد المحافظة ونسبة اعتماديتها العالية على المركز والمناطق الأخرى، وقدرة السلطة بسهولة على إحكام حصارها وقطع الإمدادات المختلفة عنها لوأد هذا الاحتمال، ناهيك عما يتطلبه من دعم خارجي، فالتجارب السورية المماثلة احتاجت لغطاء خارجي وتتواجد احتلالاً داعم لها على الأرض، فتركيا تغطي وتحتل مناطق في إدلب، وفي ريف حلب تحتل ما تسميه "درع الفرات" وغصن الزيتون" وأميركا تدعم "الإدارة الذاتية" وتتواجد على الأرض في قواعد متفرقة شمال شرق البلاد. أما جنوباً فلا وجود مفترض لقوى تريد الدخول بشكل مباشر أو غير مباشر إلى السويداء إلا قوات الاحتلال الإسرائيلي وهناك رفض عام لها في المحافظ وكلفة كبيرة يتوجب عليها دفعها هي بغنى عنها حالياً، وحتى دخول الأردن أو أي طرف عربي فهو يعني حرباً فعلية جديدة ضد دمشق ولم تبلغ العلاقة بين دمشق وعمان أو غيرها من العواصم صداماً يبيح مثل هذه الفرضية حتى عندما كانت الحرب مستعرة، ولو كان هناك مصلحة عربية بتصعيد محلي بعد فشل المبادرة العربية، كما أن الأردن غير قادر على تحمل تبعات أي تواجد احتلالي في السويداء في ظل الارتباط العشائري الكبير بين سكان الأردن ودرعا المجاورة للمحافظة.

السيناريو الرابع- التجميد (استمرار الأمور على ما هي عليه):

يقوم هذا السيناريو بالأساس على عوامل ذاتية مرتبطة بطبيعة الاحتجاجات لناحية تنظيمها ودعمها، فالقوى السياسية والمدنية التي دعمتها عندما أغلقت الأسواق والمؤسسات أو ما سمته "العصيان المدني" وصلت إلى أقصى قدرات التأثير، ولا تمتلك البنى والمقومات اللازمة لخيارات تصعيدية أخرى بمفردها، لذلك فهي تعتبر قدرتها على الحفاظ على الوضع القائم نجاح لها بينما تقرها الأطراف الأخرى فشلاً.

من جهة أخرى لا زالت القيادات الدينية المؤثرة في المحافظة غير متفقة تماماً على تغطية الاحتجاجات مع بروز موقنين متناقضين أحدهما مثله الشيخ حكمت الهجري بتبني الاحتجاجات وسقفها المرتفع وتحالفه المرهلي مع تنظيم "رجال الكرامة" كتتنظيم معروف بموقفه المعارض للسلطة ، مقابل سقف أقل مثله الشبخين يوسف جربوع وحمود الحناوي. في حين أن السلطة لم تضطرها المصلحة حتى الآن لهدر أي موقف يحسب ضدها، بل ركزت خطابها نحو شخصيات لبنانية لها تأثيرها في السويداء، فأحداث السويداء لا تؤثر على دمشق على المدى القصير أو بالمعنى الضيق للتأثير، وهي تدرك الترابط بين السويداء وجبل لبنان والشوف، لذا حرصت على عدم التفاوض أو على الأقل لم تعلن عن أي تحرك مع الأطراف المحلية في المحافظة، بمعنى أدق لم تكشف عن محاولات فعلية للاستماع لمطالب المحتجين أو التفاوض معهم بشكل فعلي ورسمي، وحتى بعض الزيارات لمشايخ العقل كالتالي قامت بها جهة مدنية كمحافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدي، أو جهة أهلية كأمين عام حزب الشعب الشيخ

نواف الملحم شيخ عشائر "الحسنة" لم يتم إعلان أي تكليف رسمي بهما مقارنة بتسويق الارتباط الخارجي بدعوة الأمير أرسلان لأهالي المحافظة إلى ضبط النفس، أو تسريب الوزير اللبناني السابق وئام وهاب عن اجتماع جرى في دمشق مع بعض مشايخ العقل مع جهة أمنية، والنظر إلى صمت وليد جنبلاط المطبق وهو الذي اعتاد تأليب دروز سوريا في مواجهة نظامهم السياسي، مع ما تقتضيه نوعية الأزمة وفرادتها من شكل مطلوب للتحرك يضمن مخرجاته ويخفف آثاره السلبية.

ويتعزز هذا السيناريو بحالات مماثلة نجحت فيها السلطة بالتعويل على عامل الوقت كما حصل في 2018 عندما اجتاحت تنظيم

داعش بعض قرى الريف الشرقي للمحافظة حيث

تم حل الخلاف بزيارة أهالي المخطوفين إلى

القصر الرئاسي دون إعلان أي تراجع في

المواقف من قبل الطرفين.

يتعزز سيناريو التجديد بحالات مماثلة نجحت فيها السلطة بالتعويل على عامل الوقت كما حصل في

2018

ويعكس هذا الهدوء عدم إصرار السلطة على

اللجوء لخيار العنف أو "شارع مقابل شارع" من

خلال عدم الدفع سواء بداخل السويداء أو بمناطق أخرى للخروج بمسيرات مؤيدة، والتعويل على خيارات الحياة اليومية كافتتاح المدارس والمؤسسات العامة وأهميته في المجتمع السوري بشكل عام، والحاجة الماسة لعمل مؤسسات الدولة، وموافقة الطرفين على إعادة افتتاح هذه المؤسسات واستمرار عملها قد يدفع مع الوقت المحتجين للرضوخ والتراجع، بالإضافة إلى أن عدم توافق القوى الدولية اليوم قد يكبح رغبات بعضها بدعم الحراك أو تغيير صورة الجنوب السوري بعدما ساهم "اتفاق الجنوب" برسم ملامحه في 2018.

لكن سيناريو التجديد إذا ما طال أمده يقود إلى سيناريوهين فرعيين هما التلاشي أو التوافق:

1. التلاشي (زرع خصام بين المحتجين أو تراجعهم):

هذا السيناريو يقوم على أساس فرضية "فرق تسد"، وهي أداة تستخدمها أي سلطة في مواجهة أي احتجاج، وقد أبرزت حالة السويداء مثل هذا الخيار منذ البيان المشترك لمشايخ العقل، فرغم ما ظهر من توافق مرحلي في بيانهم الصادر في 24 آب الماضي إلا أن ما تلاه من مواقف قسم الاحتجاج إلى تيارين؛ الأول يقوده الشيخ الهجري و"رجال الكرامة" ويحافظ على سقف مطالب مرتفع، والثاني يمثله الشبخين الحناوي والهجري بمطالب أكثر قرباً من السقف الموضوعي مرحلياً.

بنيوياً هناك غياب أو ضعف بني مدنية واضحة تعبر عن الحراك رغم رفعه شعارات مدنية، ومكوناته تقتصر على "جماعات المصالح العفوية" ناهيك عن حجم التغلغل الأمني والسلطوي المجتمعي على الدوام في المجتمع السوري عموماً، مما قد يخلق حالة من عدم التنسيق متأثرة بعلاقات المحتجين مع بعض مراكز النفوذ في المركز أصلاً.

قد تعول قوى عربية على مثل هذا الخيار للتعاطي مع الاحتجاجات مدفوعة بحالة من تشابك المصالح وغياب الحافز الكافي لقوى دولية أخرى للتدخل، فالأردن سمحت له مركزية دمشق بهامش تدخل عسكري في الجنوب لمكافحة الكبتاغون يمكنه استغلاله لتوسيع عملياته ضد أي تهديد لأمنه القومي ولا يرغب بفقدانه، خاصة إذ ما تم إقناعه بجذواه لناحية المضي بالجهود العربية الحالية في سوريا، كما أن الاستقرار في الجنوب يتطلب تراجع المحتجين عن مواقفهم مرحلياً لذلك قد يتم التساهل أمام هكذا سيناريو.

في المقابل لا يمكن التعويل على شروخ كبيرة ضمن مجتمع متماسك كحالة السويداء، استطاعت تاريخياً بناء علاقة متوازنة بين حالتها الدينية وحالتها الوطنية، كما أن المحافظة أثبتت على الدوام عدم تليبيتها لأي مصالح إسرائيلية حتى لو جاءت ببناءات زعامات درزية من داخل الأراضي المحتلة.

2. التوافق:

لعل هذا السيناريو هو الأبعد والأعقد في الحالات السورية بسبب طبيعة منطق تفكير الأطراف الأحادي، وعدم الاستعداد لتقديم تنازلات على الدوام مقابل التعويل الدائم على الحلول الصفرية، ويزداد صعوبة مع قراءة البنى المؤسساتية و"الدولالية" والمجتمعية وعجزها عن إيجاد ديناميكيات تفاعلية بين أطراف أي قضية للوصول إلى نقاط تقاطع. لكن

مجموعة تحركات شبه رسمية تشي بهكذا سيناريو، بدءاً من الاجتماعات الأمنية مع ممثلين عن المحافظة في دمشق والسويداء، أو تحرك رموز عشائرية حزبية باتجاهها في مسعى لمصالحة من نوع ما، وما تلا هذين التحركين من تغيير في صيغة بعض البيانات الصادرة عن قوى تقليدية في

تعيد مجموعة من الاجتماعات في دمشق والسويداء تجربة المركز في التعامل مع أي تطورات محلية، ما يعني الوصول إلى توافق هش، وهذا السيناريو يدعمه عدم رغبة أطراف "اتفاق الجنوب 2018" بالجلوس على طاولة واحدة لإعادة النظر فيه.

المحافظة كنوع من استنساخ لتجربة المركز الدائمة في التعامل مع أي تطورات محلية، أو حتى الشعور بالتهديد بعدما حصلت محاولة اقتحام لمبنى فرع حزب البعث وما رافقها من مواقف للشيخ الهجري، ما يدفع السلطة للتفكير بمحاولات استيعاب أو الالتفاف على المطالب ذات "السقف المرتفع" وفق مبدأ "تبويس شوارب" أي الوصول إلى توافق هش يكون مخرجاً لعدم اعتراف أي من الطرفين بالخسارة، خاصة السلطة، بينما يحرر المحتجين من تبعات العودة عن الاحتجاجات. أقصى ملامح التوافق الممكن هو تغيير حكومي يؤكد التسريبات المستمرة بهذا الشأن، منذ شهر تشرين الأول الماضي، وقد يرافقه بعض السياسات والقرارات كمراسيم عفو وغيرها جرى تسويقها أيضاً، أو بعض المزايا لبعض الرموز الطامحة محلياً، من دون إعلان ربطها بتوافق السويداء.

يدعم "اتفاق الجنوب 2018" سيناريو التوافق بسبب عدم قدرة أطرافه الموضوعية على كسر الاتفاق بموازاة عدم رغبتها حالياً بالجلوس على طاولة واحدة لصياغة ملامح تعديله، كما أن هذا السيناريو قد يحظ بدعم عربي وحتى غربي بعدما اعتمدت النماذج السابقة على العسكرية، مع الأخذ بالاعتبار أن المنطق الروسي للحل المرحلي كما جرى في اتفاق الجنوب لا يحظى بمعارضة عربية أو أميركية ولا حتى إسرائيلية.

لكن قد تتعزز هشاشة التوافق اليوم مع غياب الحلقة الوسيطة بين أبناء السويداء والسلطة، باعتبار أن بعض المحتجين أغلقوا مقرات "البعث" ودعوا لإخراجه من المحافظة، رغم أنه قناة التواصل الأحادية الممكنة في سوريا اليوم بين السلطة والمجتمعات المحلية مروراً بالمؤسسات، ما يضع السلطة في حالة فصام بنيوي مع مجتمع السويداء، يعززه حالة السيطرة البعثية على مجال الإدارة المحلية، وبالتالي الاختبار الأكبر هو كيف يمكن تحويل المحتجين ودفعهم للمطالبة بمفاوضات مع "البعث" نفسه من أجل الحل، وضمان تأييدهم لتغلغله في مؤسسات الدولة!؟

من جهتها تبقى المطالب المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي رهينة تحولات سلطوية كبيرة مرتبطة بسياسات أكثر انفتاحاً على المجتمع، وهوامش أوسع من حريات التعبير ومساحات أكبر للتمثيل السياسي والمجتمعي. وهو ما لا يمكن للسلطة أن تمنحه اليوم بسهولة مع عدم تقديم الأطراف الدولية لأي تنازلات في الملف السوري عامة، أو عدم القدرة على توافيقها أساساً على أي شيء.

خاتمة - من الحل المحلي إلى الحل الشامل:

بمقاطعة السيناريوهات السابقة مع مصالح مختلف الفاعلين في ملف السويداء، يمكن توقع المضي بسيناريو التلاشي مرحلياً ليتحقق في مرحلة لاحقة سيناريو التوافق المرحلي كي تظهر السلطة كطرف منتصر حريص على عدم مواجهة ذات الاحتجاجات في مرحلة قريبة،

في تكرار فريد للخلافات التي شهدتها سوريا منذ ما قبل 2011.

وقد نكون أمام سيناريو مركب ينتقل من التلاشي إلى التوافق الهش، وفي الحالتين لا تتحقق استدامة الحل.

يمكن التحول إلى توافق حقيقي بتفعيل التشابك الذي بناه "البعث" بين مؤسسات السلطة ومؤسسات "الدولة" عبر المشاركة والمصالحة واللامركزية بما لا يعني نسف آليات الحوكمة الحالية.

يمكن القول إن التوافق الحقيقي هو المخرج مع ما يحمله من مزايا للسلطة إذ يوفر لها إمكانية تحويل الاحتجاجات من تهديد مباشر لها إلى مدخل أو نموذج للحل الشامل في عموم البلاد يخفف عنها أحمال الأزمات المختلفة وتكاليفها، ليس فقط جنوباً، وهذا يتطلب مبادرة سياسية على مستوى وطني تعتبر السويداء نموذجاً للحل الشامل في عموم البلاد يقوم على الشراكة واللامركزية والمصالحة الوطنية الحقيقية، وعدم انتظار ما قد تقدمه القوى الدولية.

وأي مبادرة سياسية اليوم تحتاج لمعالجة خمس نقاط رئيسية:

أولاً- الحالة الأمنية:

لا شك أن الأمن الإنساني يأتي في مقدمة أهداف أي احتجاج أو مطالب أو حتى حياة يومية، ومن جهة أخرى هناك حالة أمنية للبلاد لا بد من توفيرها، وفي مثال السويداء كغيرها من المناطق، لا بد من إعادة النظر بالمتابعات الأمنية على مستوي الإجراءات والموضوعات، وإن كانت المحافظة سبق وحصلت على معاملة خاصة لناحية الإجراءات تتعلق بالمراجعات الأمنية، لكن هناك ضرورة لمراجعة هذه المعاملة نفسها أو تعميمها على بقية المناطق. ولناحية الموضوعات فلا بد من فتح مساحات التعبير عن الرأي أكثر، ولعل السويداء هنا حصلت على معاملة خاصة لم تلقاها أي منطقة أخرى لناحية الاحتجاج بدون أي محاولات عرقلة أو ممارسة أي ترهيب مؤسستي بحق المحتجين. فالمبادرة اليوم باتجاه السويداء يجب أن تمنح المحتجين هامش الأمان الذي يرغبون به بضمان عدم استدعائهم لاحقاً وربط أي حالة استدعاء بالقضاء حصراً، وقد تكون المبادرة لكشف مصير المعتقلين والموقوفين من اهم الخطوات التي تجري على هذا الصعيد.

ثانياً-الاقتصاد:

تدور مختلف النزاعات حول الموارد، وتمثل السويداء حالة مثالية لناحية ضعف الموارد المحلية والاعتمادية الكبيرة على الموارد المركزية، وفي المقابل تمثل المحافظة مثلاً بارزاً لنمط اقتصادي محلي قائم على الزراعة ما يعني حاجة إعادة النظر بالمخصصات المركزية للمحافظة وكيفية توزيعها لا سيما الطاقة، وكذلك تخصيصها بمشاريع ضخمة تناسب مواردها وفي هذا تلبية لمطالب بتحسين مستوى المعيشة ورفع لمستوى المحافظة يسهم بتحقيق موارد اكثر لها وللمركز. كما أن حالة الدعم الاجتماعي القائمة على الإعانات والموارد الخارجية من المغتربين، يمكن ان تحقق عوائد أكبر مع سياسات اقتصادية على المستوى الوطني كتحريك الأسعار والسماح بتفعيل آليات السوق

ثالثاً- المجتمع المدني:

لم تعكس الاحتجاجات الحالة المدنية في السويداء، إذ ظهرت "جماعات المصالح العفوية" بينما لم يكن حضور النخب والكيانات المدنية مؤثراً، رغم صدور مواقف عن نقابات تبنت مطالب الاحتجاج لكنها لم تتجاوز التبني إلى المبادرة والفعل، ولم تكن أي تحركات محلية أو أصوات لحل الموقف بالمستوى المأمول خاصة لناحية التنظيم، بالتالي أي مبادرة لا بد أن تشرك هؤلاء للاستفادة من خبراتهم أولاً ولنزع الطابع الديني عن وصف الاحتجاج ثانياً، ولا ضير في وصول المحتجين لقوى ونخب تمثلهم.

رابعاً- العلاقة مع البعث

ساهمت احتجاجات السويداء بارتفاع الأصوات لناحية مراجعة الدور السياسي لحزب البعث، وما تتطلبه المراجعة من ضرورة مناقشة مساحات القرار التي يسيطر عليها الحزب، ومساحات انتشاره المكاني لناحية مقراته واملاكه، وانتشاره البنوي ضمن مؤسسات الدولة، كل هذه المراجعة غرضها الانتقال من الأحادية السياسية إلى تعددية تعكس إطار المبادرة الوطنية المقترحة، فالبعث" أسس - وعبر عقود طويلة - لبنية متشابكة بين قوى السلطة ومؤسسات الدولة جعلت هذه المؤسسات تتصرف بموجب الإدارة البعثية، على المستويين المركزي والمحلي، وللأمانة فقد حقق هذا التشابك مصالح فئات واسعة في بعض مراحلها، أما وقد انزلق إلى الاحتكار والأحادية وغاب عنه منطوق الشراكة الحقيقي مع حالة الضعف التي وصلت إليها القوى المختلفة، فإن إعادة الإنعاش ضرورية هنا، لكن بمنطق المشاركة والمنافسة مع اي قوى صاعدة، فقنوات التشابك التي كان يحتكرها "البعث" وأسست لها المادة الثامنة في الدستور السابق كانت مبنية على منطق الشراكة التي تأسست لأجلها الجبهة الوطنية التقدمية، إلا أن إسقاط المادة الثامنة أرهق وظيفة الجبهة وحيدها، بموازاة عدم قدرتها الحالية على استيعاب منافسة بين الأطراف في مساحات التشابك الحالية ضمن المجالس التمثيلية كمجالس الإدارة المحلية ومجلس الشعب، وكذلك ضمن المجالس التنفيذية كالحكومة نفسها، وضمن المناصب المحلية والمركزية، كل هذا يفرض على السلطة ضرورة استعادة انفتاحها على قوى أخرى بما يزيد ديناميكيات التنافس فيها ويتيح إدارة مرنة للمؤسسات عبر استيعاب القوى الصاعدة أيضاً.

خامساً- اللامركزية

أكدت أزمة السويداء أهمية التفكير جدياً باللامركزية في سوريا، وضرورة التعاطي بمسؤولية مع هذا الاستحقاق، والتعمق بالحالة المحلية وخصوصيتها وليس كما هو معمولاً به اليوم من استتساخ دائم للتصور المركزي، وفتح حوار حقيقي بين قوى السلطة في المركز والمحليات لبحث صيغة العلاقة ومتطلبات كل من الطرفين، خاصة وأن الأزمة عززها حالة العجز التام التي أظهرها مجلس المحافظة وبقية مجالس الإدارة المحلية في التعاطي مع الفعل الاحتجاجي. مثل هذا الأمر يحمل الكثير من الممكنات التي تتوافر في السويداء لا في غيرها اليوم، باعتبار المحافظة تجربة طويلة من "ذاتية" العمل على الأحوال الشخصية تم ترسيخها قانونياً ومؤسسياً، مما يعني إمكانية تطوير التجربة وسحبها على نموذج اللامركزية أيضاً خاصة في ظل المساعي التي تقودها السلطة لتعديل قانون الإدارة المحلية. بالتالي فإن السويداء تمثل اليوم اختباراً عملياً لما يمكن أن يتطلبه القانون من تعديلات، بناء على حوار فعلي وحقيقي بعد أنباء تحدثت عن أن منصب المحافظ سيصبح منتخباً في التعديلات القادمة للقانون 107، وتتقدم السويداء على غيرها من المحافظات لناحية إمكانية تجريب هذا المبدأ بشكل واقعي بما يخفف من تأثيراته السلبية أكثر من أي محافظة أخرى .

ولأن أزمة الاحتجاج قابلة للتكرار فلا بد لأي مبادرة مطروحة أن ترتقي لمستوى الحدث من حيث الإجراءات، بالتالي يمكن إصدار مرسوم يحل مجالس الإدارة المحلية بالكامل في المحافظة، وإجراء انتخابات فيها من جديد تختبر مساحة حضور البعث وأي قوى أخرى، عندها تنتج مجالساً تمثل مجتمعها المحلي بصدق، وتريح المركز من تحمل كافة أعباء المحليات، وتضمن تغذية راجعة عن السياسات المنفذة من جهة أخرى لتشكّل عامل ضغط وتصحيح لمنظومة صنع القرار محلياً.

في المقابل يجب التركيز على ان اللامركزية الممكنة تضمن وحدة البلاد والتعاطي معها على هذا الأساس هنا قد يكون من اللازم إعادة التفكير ببعض الإجراءات التي تتعارض معها مثل اقتصار خدمة العسكريين من أبناء المحافظة على مناطق محافظتهم وضرورة إعادة توزيعهم على الجغرافيا السورية، لا سيما مع استقرار الجبهات وزوال الحرب التي وقفت فيها المحافظة على الحياد وبنيت على أساسها مثل هذه المزايا .



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org